

كيف يمكن للثقافة النقدية العربية أن تمتلك سلطة فاعلة؟

د. ماهر الشريف

(فلسطين)

المختلفة، وعن الآفاق المفتوحة أمام دوره، سيتم التركيز في هذه
المدخلة.

وبداية يمكن القول بأن المثقف النقدي العربي، ومنذ ظهوره على
مسرح الأحداث بوجه خاص خلال المارك التي خاضها طه حسين
وعلي عبد الرازق وآخرون من أجل إعادة فتح باب الاجتهاد
وضمن حرية البحث العلمي واستقلال الجامعات وكسر الحاجز
الذي يفصل الفكر عن الحياة والدفاع عن الديمقراطية والحرريات
السياسية. إن هذا المثقف قد احتل، وما يزال، مكانة هامشية في
المجتمع العربي، وعانى، في علاقته بالسلطة، من مشكلات كبيرة
مزمنة. فالسلطة السياسية، القائمة فعلاً، حاولت أن تسلبه حرّيته
في البحث وحقه في التعبير عن النفس، وتعاملت معه، غالباً،
بأساليب القمع والرقابة، وسلطت بيروقراطيتها، المتحكمة بالمؤسسات
الثقافية، عليه. وأما السلطة السياسية، التي طمحت إلى أن تقوم،
فقد استهانت عموماً بوظيفته النقدية وزجته في ممارساتها اليومية
وأبقت أسير الوحداية وغياب التعددية واحترام الرأي الآخر. وفي
مجتمع لم تتحقق فيه ثورة بوجواز حقيقيّة، ولم تصل فيه حركة
الإصلاح الديني إلى نهاياتها، وظلت الأعراف والتقاليد البالية سائدة
فيه، فقد فرض المثقف النقدي العربي على نفسه، في مواجهة سلطة
مجتمع كهذا، رقابة ذاتية حدثت من جرأته في البحث وسلبته روح
المغامرة المطلوبة، ودفعته إلى اتباع أسلوب تدوير الزوايا في التعبير
عن نفسه. وإلى وقت قريب، بقي هذا المثقف النقدي العربي يعاني
من خضوعه الإرادي لسلطة منظومات إيديولوجية منغلقة على نفسها
وزاعمة اكتمالها وامتلاكها لحقيقة مطلقة، الأمر الذي أضعف نظرته
وجعله ينظر نظرة تقديسية إلى النصوص وخلق حاجزاً بينه وبين الحوار
والتفاعل مع الآخر.

ولكل هذه الأسباب، فإننا نجد مثقفاً نقدياً هذا يقف اليوم
ناقماً على السلطة، بأنواعها المختلفة، وساخطاً على نفسه لأنه ارتضى

هل «خانت» الثقافة العربية نفسها، وعجزت عن حمل رسالتها،
وفقدت، تالياً، قدرتها على التأثير في الواقع؛ أم أنّ هذه الثقافة
ما زالت مهياً رغم عظم مشكلاتها لتقديم إسهام كبير في النضال من
أجل إخراج الواقع العربي من مأزقه الراهن، وكيف سبيلها إلى
ذلك؟

إنّ هذا السؤال بما يحمله من هموم وما يطرحه من تحديات بات
يشغل بال الكثيرين من المثقفين العرب، الذين يشعرون بغربة
متزايدة في هذه اللحظة العربية الحرجة، ولكنهم يدركون، في الوقت
نفسه، بأن عليهم مسؤولية كبيرة تجاه المصير والمستقبل العربيين.
وفي اعتقادي، فإن الثقافة العربية لم تكن نفسها، ولا يجوز لأحد أن
يبشر بسقوطها أو أن يستهين بإنجازاتها، وهي ما تزال قادرة تماماً،
رغم كل مظاهر أزمته، على لعب دور كبير في عملية التغيير، شرط
أن تُحدّد، بشكل صائب، طبيعة مشكلاتها، وتعيّد النظر في
علاقاتها، وتندفع على طريق احتلال مكانتها الخاصة وامتلاك
سلطتها الفاعلة.

ولكن، عن أيّ ثقافة عربية يجري الحديث؟

فالثقافة العربية هي من حيث مضامينها الاجتماعية وتوجهاتها
ثقافات لا ثقافة واحدة؛ والمثقفون العرب هم من حيث وعيهم
ووظيفتهم أنماط لا نمط واحد. والثقافة التي تعيننا هنا هي الثقافة
العربية التي تؤمن بالتقدم وتومي إلى المستقبل؛ ومنتجها (أو حاملها
النقدي) هو الذي رفض أن يكون آلة في يد السلطان، أو رفض أن
يتعامل مع وظيفته كحرفة تنحصر في حدود ضيقة وتضمن له التمايز
والاحترام، كما رفض أن يؤثر السكوت أو اللجوء إلى المنافي، وآمن
بأن عليه رسالة يؤديها، فانحاز إلى الشعب، ووضع معرفته في خدمة
الصالح العام، ناشراً الوعي بضرورة التغيير كمدخل لا بد منه
لتجاوز الوضع القائم والتقدم إلى أمام. وعن مكانة هذا المثقف
النقدي بالذات، عن مشكلاته، في علاقته بالسلطة بأنواعها

وفي يقيني، فإن مشكلة المثقف النقدي العربي لا تكمن في السياسة عموماً، وإنما تكمن في سياسة معينة مارسها سلطة محدّدة، وهذه الممارسة السياسية هي التي ينبغي إصلاحها، وليس هناك أكثر من الثقافة النقدية قدرة وأهلية على إنجاز مهمة الإصلاح هذه. والخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل في قيام المثقف النقدي بالتمييز بين استخدام الثقافة كأداة لممارسة السياسة، بمعناها الضيق، وبين استخدام الثقافة كأداة لتكوين الوعي السياسي. فإلى الآن بقي المثقف النقدي العربي عموماً يستخدم الثقافة كأداة في النضال السياسي اليومي، وهو الأمر الذي أدى إلى إزالة الهوامش بين حقلي الثقافة والسياسة، وحوّل الثقافي إلى تابع للسياسي، وأضعف استقلاليته المعرفية وروحه النقدية، وجعله أسير العصبية الحزبية والنظرة الضيقة. وقد آن الأوان لكي يتعامل المثقف النقدي مع السياسة تعاملًا جديدًا، بحيث يرتفع، كما يقول ياسين الحافظ، من مستوى «السياسة الدنيا»، أي السياسة المباشرة المتعلقة بالدولة (وتعبيرها السلطوي)، إلى مستوى «السياسة العليا»، أي السياسة التي تضع المجتمع في مركز اهتمامها، وتعطي الأولوية المطلقة لاستراتيجية «الهيمنة» على حساب استراتيجية «السيطرة». وباستخدام الثقافة أداة لتكوين الوعي السياسي ونشره، سيتحرر المثقف النقدي من تبعيته للسياسي، وسيأني بنفسه عن السياسة النفعية والمتقلبة، ويتمكن من الاضطلاع بدوره الطبيعي.

المثقف النقدي العربي مطالب اليوم لا بخلق تعارض بين الثقافة والسياسة، ولا بإحاطة الثقافة بسياج يحميها ويصون «عفتها»، وإنما هو مطالب بالإسهام بدوره في إصلاح السياسة العربية وتهذيب ممارستها وتغيير دالاتها، وفي إيجاد علاقات جديدة بينها وبين الثقافة، تضمن لهذه الأخيرة، استقلالية حقلها ومعرفتها، وتمكّنها، عبر عملية تراكمية طويلة، من التحوّل إلى سلطة حقيقية وفاعلة على أرض الواقع.

إن المثقف النقدي العربي مطالب اليوم لا بخلق تعارض بين الثقافة والسياسة، ولا بإحاطة الثقافة بسياج يحميها ويصون «عفتها»، وإنما هو مطالب بالإسهام بدوره في إصلاح السياسة

الانصياع لها، شاعراً بأن الهوة باتت عميقة جداً وقد يصعب تجسيرها بين أحلامه من جهة والواقع العربي الراهن من جهة ثانية، ولاسيما بعد التغيرات العاصفة التي شهدتها العالم ووطننا العربي في السنتين الأخيرتين. وهذا الموقف، الذي تختلط فيه مشاعر النقمة والسخط مع مشاعر اليأس والاعتقاد بانسداد الأفق واستحالة التغيير، عبّر عنه عددٌ من المثقفين النقاد العرب، في الأونة الأخيرة، برودود أفعالٍ عصبيةٍ ومتسرّعةٍ تجاه العلاقة القائمة بين الثقافة من جهة والسياسة وسلطتها من جهة ثانية. وقد اتخذت ردود الأفعال هذه شكل الدعوة الصريحة إلى هجر السياسة وتركها في حالها، قابعةً في «مستنقعها»، وإقامة سدٍ منيع يفصلها عن الثقافة. وتعود قناعةً متزايدة، في أوساط هذا العدد من المثقفين النقاد، بأن الثقافة العربية قد خانت نفسها عندما ارتضت، على حدّ تعبير أحدهم، أن تصبح «مقطورةً إلى عجلةٍ سياسةٍ نفعيةٍ ومتقلبةٍ، وسياسيين قساةٍ وجهلةٍ». ويجزم مثقفٌ نقدي آخر بأن «آلاف من المثقفين دخلوا، مدفوعين بشهوة السلطة، أحزاباً سياسية، ووصلوا أحياناً إلى السلطة، وأحياناً إلى السجون والمعتقلات، بلا معنى ولا مغزى!»

وإذا كانت ردة فعل هؤلاء المثقفين النقاد السلبية تجاه السياسة مفهومةً في ظلّ واقع السلطة السياسية، القائمة فعلاً التي لم يعد يهّمها من أمر هذا الوطن وهذا الشعب سوى الإبقاء على سيطرتها والحفاظ على مصالحها، وواقع السلطة السياسية الطامحة إلى أن تقوم وهي التي أثبتت إلى الآن عجزها عن أن تشكل، في ممارساتها ومشاريعها ومواقفها، بديلاً فاعلاً يحلّ محلّ المصادقية. . إذا كانت ردة الفعل هذه مفهومة، فإن دعوة المثقف النقدي إلى هجر السياسة عموماً وتركها في حالها ستعني، عملياً، تخليّهُ عن دوره النقدي والتغييري في المجتمع، واستقالته من النضال في سبيل المثل العليا التي آمن بها. فالسياسة ليست سلطة ودولة ومؤسسات وأحزاباً فحسب، بل هي كذلك، وبخاصة في ظروف وطن كوطننا، شأن رئيسي من شؤون الحياة، وتجسيدٌ لنضالٍ من أجل التغيير، وتعبيرٌ عن طموح إلى مستقبلٍ أفضل، مستقبل التحرر والتقدم وسيادة الشعب واحتلال الموقع الملائم في العالم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الفصل الواضح بين الثقافة والسياسة لن يصبح مطروحاً في بلداننا العربية - هذا إذا كان مثل هذا الفصل ممكناً وواقعياً - إلا بعد أن يفرض المجتمع المدني نفسه ويضمن استقلاليته عن الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، وهو الأمر الذي لم تتجمّع شروطه بعد، وما زال تحقُّقه يحتاج إلى عملٍ دؤوبٍ وطويل، ينبغي على المثقفين النقاد أنفسهم أن يقدموا فيه إسهاماً بارزاً.

ومما لا شك فيه أن المثقف النقدي العربي سيواجه في سعيه للاضطلاع بدور مؤثر على الصعيد الاجتماعي وضمان قيام سلطة فاعلة للثقافة على أرض الواقع عقبات موضوعية كثيرة، بعضها يرجع إلى سيطرة السلطة السياسية الكاملة على وسائل الاتصال المرئية والمسموعة وتحكم بيروقراطيتها بالمؤسسات الثقافية، ودمجها الإعلام بالثقافة، وتعاضل نفوذ المراكز الثقافية والإعلامية المرتبطة بالمال النفطي، وبعضها الآخر يعود إلى استمرار انتشار ظاهرة الأمية على نطاق واسع في المجتمع، وتزايد تأثير الفكر التقليدي. ومع ذلك، ودون الاستهانة بكل هذه العقبات، يمكن الاعتقاد بأن امتلاك المثقف النقدي العربي لوعي مدرّك للواقع وخصوصيته وملامم لحاجات التغيير فيه قد يفتح أمامه آفاقاً أوسع بكثير للاضطلاع بدوره التنويري في نشر الوعي بضرورة هذا التغيير وبأهمية التقدم، كشرط لا بد منه لرجح الكتلة الواسعة من الشعب في النضال الاجتماعي والسياسي. ويصعب على المرء أن يتصور إمكانية نجاح الثقافة النقدية العربية في امتلاك سلطة فاعلة على أرض الواقع إن هي ظلت محصورة في الأطر القطرية الضيقة. ومن هنا، تنبع أهمية قيام المثقف النقدي العربي بنشر الوعي بالوحدة ومقاومة سياسات الانكفاء القطري، والوقوف في وجه كل الحواجز التي تقيمها السلطة السياسية لمنع انتقال المنتجات الثقافية بين الأقطار العربية وحرمان المبدعين العرب من الوصول إلى أوسع جمهور على المستوى القومي.

يبقى أخيراً أن على الثقافة النقدية العربية، كي تمتلك سلطتها الفاعلة، أن تدرك الطابع الكوني للعالم، وأن تسعى إلى مواكبة التغيرات الجارية على مستواه، بحيث تدرج في زمانية التاريخ العالمي، وتسعى إلى الإسهام في عملية خلق ثقافة إنسانية جديدة، ديمقراطية المضامين ومتنوعة التعبيرات، تكون بالضرورة مختلفة تماماً عن الثقافة التي يروج لها القطب الواحد الذي انفرد، مؤقتاً، بالهيمنة على العالم. وفي هذا السياق، يخطئ من يظن بأن الثقافة النقدية العربية ستحمي نفسها من خطر الاحتراق إن هي انكفأت على نفسها، ولجأت إلى موقع الدفاع عن النفس. فالخوّل دون خطر احتراق الظواهر والقيم الثقافية، الضارة وغير المرغوب فيها، لا يتحقق بإقامة سورٍ منيع حول الثقافة العربية، وإنما يتحقق من خلال العمل على تعميق المضامين الديمقراطية لهذه الثقافة وتنمية قدراتها الإبداعية وتعظيم شأن تراثها العقلاني وتعزيز وحدتها على المستوى القومي. وعند ذلك فقط، لن تنجح الثقافة النقدية العربية في تأكيد حضورها عربياً فحسب، بل ستنجح كذلك في زيادة تأثيرها وتوسيع إشعاعها على المستوى الكوني.

العربية وتهذيب ممارستها وتغيير دلالاتها، وفي إيجاد علاقات جديدة بينها وبين الثقافة، تضمن هذه الأخيرة، في إطار هذه العلاقة، استقلالية حقلها ومعرفتها، وتمكّنها، عبر عملية تراكمية طويلة، من التحوّل إلى سلطة حقيقية وفاعلة على أرض الواقع. وسيمثل نجاح المثقف النقدي العربي في تمكّك وعي مدرّك لخصوصية الواقع، ومتلائم مع حاجات التغيير فيه، مدخل هذه العملية التراكمية الطويلة.

وفي هذا السياق، يمكن القول بأن الثقافة النقدية العربية، بتياراتها المختلفة، قد عجزت إلى الآن عن تمكّك مثل هذا الوعي. والدليل على ذلك أنها مازالت تدور، دون الاستهانة بما حقّفته من إنجازات، حول السؤال الذي طرحه، منذ زمن بعيد، الرواد الأوائل، وهو: كيف ينهض العرب؟. وبقاء هذا السؤال مطروحاً إلى اليوم، بالإضافة إلى تفاقم المآزق المتعدّد الجوانب الذي يواجهه واقعنا العربي، يعبران عن حالة من العقم الفكري تعاني منها هذه الثقافة بتياراتها المختلفة. وترجع حالة العقم الفكري هذه في أحد أسبابها، كما يتصور اليوم كثير من المثقفين، إلى غياب الحوار والتفاعل وانعزال تيارات الثقافة العربية الواحد منها عن الآخر، وعدم إيمانها بتاريخية الحقيقة ونسبيتها. ومن هنا، تتصاعد الدعوة إلى تجاوز الخندق الفكري، وضمان انفتاح تيارات هذه الثقافة الواحد منها على الآخر، وقيام حوار جدي ومسؤول، والبحث عن القواسم المشتركة فيما بينها، كمدخل لا بد منه للوصول إلى تمكّك هذا الوعي الضروري.

غير أن توفير شروط قيام حوار جاد ومسؤول وتفاعل خلّاق بين تيارات الثقافة النقدية العربية، لن يكون ممكناً ما لم يلتزم كلُّ تيار من هذه التيارات، فعلاً لا قولاً، بقيم الديمقراطية ومعاييرها، ولاسيما التعددية واحترام الرأي الآخر وحق الاختلاف. فقد كان غياب الديمقراطية من أخطر الظواهر السلبية التي عانت منها الثقافة العربية، وسيمثل نجاح المثقف النقدي العربي في ترسيخ الديمقراطية، في وعيه وممارساته، إسهاماً فعلاً منه في النضال لاتّزاع الديمقراطية وترسيخها، لا كنظام للحكم فحسب وإنما كأسلوب للحياة كذلك، على مستوى المجتمع بأكمله. وهذا بدوره سيساعد على تسليح المثقفين النقيدين بالجرأة وروح المغامرة المطلوبين، ويضع حداً لحالة الوجع التي تسيطر على الكثير منهم تجاه سلطة المجتمع، ويساهم في تحرير إبداعهم وتوسيع مجالاته.